المحاضرة الرابعة

كتابة التاريخ عند العرب
الفكرة والمنهج

الأستاذ عبد العزيز الدوري
عضو المجمع

السبت ١٣ شعبان ١٤٠٧هـ / ١١ نيسان ١٩٨٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول المسعودي: «اذ كان كل علم فمن الأخبار يستخرج، وكل حكمة منها تستنبط، والفقه منها يستشار، والفصاحة منها تستفاد، وأصحاب القياس عليها يبنون، وأهل المقالات بها يحتجون، ومعرفة الناس منها تؤخذ، وأمثال الحكماء فيها توجد، ومكارم الأخلاق منها تقتبس وآداب سياسة الملك والحرب فمنها تلتمس»[1]

هذا الشمول الذي يعطيه المسعودي لدور التاريخ توازيه ظاهرة بارزة هي هذا الانتاج الواسع في التأليف التاريخي الى حدّ يتعذّر أن نجدَ ما يوازيه لدى أمة أخرى. فهل هو نتاج ثقافي خصب فحسب، أم أنه في الواقع تعبير عن الشعور بأهمية الرسالة الاسلامية وبدور حملتها في التاريخ؟

لننظر الى كتابة التاريخ ونبدأ بفرضية تفيد أن المؤرخ الآن هو من يدرّس التاريخ ويكتب فيه ويُعترف به كذلك. ويمكن أن يُعَدَّ لذلك بالتعليم والتدريب والميل، وقد يتكوّن من خلال اهتماماته وانجازه دون إعداد خاص. هذا الوضع ناشىء عن التراث التاريخي من جهة، وعن أثر الثقافة والآراء الحديثة من جهة أخرى.

وللعرب تراث عريق في كتابة التاريخ. فقد بدأت دراسة التاريخ وكتابته منذ القرن الأول للهجرة، ومرت بفترة تكوين استمرت ثلاثة قرون أو أربعة، وضعت فيها الخطوط والمفاهيم الأساسية في كتابة التاريخ. ولكن القرون التالية شهدت إضافات هامة.

بدأت دراسة التاريخ وكتابته وتطورت كجزء أساسي من الثقافة العربية الاسلامية. وكانت وثيقة الصلة بدراسة الحديث وروايته من جهة، وباهتمامات العرب الأدبية من جهة أخرى. ولم يكن هناك إعداد خاص للمشتغلين في دراسة التاريخ وكتابته.

وهناك دوافع متعددة لكتابة التاريخ، في مقدمتها دراسة السيرة النبوية، ثم متابعة نشأة الأمة الاسلامية وتطورها، والحاجات الادارية والاجتماعية، وضرورات دراسة الحديث والفقه، وأخبار أعلام الأمة بدءاً بالصحابة والتابعين. ولا يخفى أن الأحداث الكبرى التي مرت بها الأمة، مثل الردة والفتوح ومشكلة الخلافة وظهور الأحزاب والحروب الأهلية، كان لها أثرها الواضح.

ويلاحظ أن الدراسات التاريخية نشأت وتطورت ابتداءً في مراكز المعارضة السياسية مثل العراق والحجاز، ولذا فانها تنطلق من فكرة مسؤولية الناس، وبخاصة الحكام، عن أعمالهم، هذا في حين أن السلطة (بدءاً بالأمويين) كانت تركز على فكرة الجبر لذا فان حرية الارادة والمسؤولية كانت هي الغالبة في كتابات المؤرخين الأولين، أما فكرة الجبر فانها قويت فيما بعد، حين صار الحكم مطلقا.

وهناك أفكار ومفاهيم أخرى تتمثل في كتابة التاريخ. فبعض الناس ينظر الى التاريخ في اطار المشيئة الالهية. ولا يعني ذلك بالضرورة التأكيد على القضاءوالقدر بل قد يكون العكس هو الصواب أي تأكيد مسؤولية البشر عن أعمالهم والاعتبار بالماضي للافادة في المسيرة المقبلة.

ويعرض التاريخ أحيانا على أنه تعبير عن دور الأشراف، وجهودهم. وربما كان أساسَ فكرة الشرف ابتداءً شرفُ النسب وشرفُ العمل في الاسلام. ثم شمل التعبيرُ كُلَّ من كان له دور في الحياة العامة بجوانبها المختلفة في المجتمع الاسلامي. والأشراف بهذا المعنى حملوا راية الاسلام ونظموا الدولة وكانوا عماد الثقافة.

وقد يمثل التاريخ الصراع بين الفضيلة والشر. وهذا يعطي التاريخ معنى أخلاقيا ويؤكد على أنه ينير السبيل ويعطي معنى للقيم في الأعمال والسلوك (مسكويه).

وتقدم لنا كتابة التاريخ أحيانا تفسيرا اجتماعيا وثقافيا للمسيرة التاريخية كما حاول المسعودي.

ثم جاء ابن خلدون (القرن الثامن/ الرابع عشر) ليقدم تحليلا لقيام ونمو وانحدار المجتمعات ليفضي الى وضع نموذج لقيام الدول وازدهارها وانهيارها.[٢]

أما أسلوب الكتابة أو المنهج، فقد ارتفع عن النهج القصصي بالتأثر بأسلوب رواية الحديث ونقده، ومن هنا تكون الأهمية الخاصة لمعرفة الرواة ومصادر المعلومات ولسلسلة الأسناد، دون إغفال محتوى الرواية.

يلاحظ في المنهج أن المؤرخين الأولين كانوا يذكرون مصادر رواياتهم. ومع توسع المؤلفات وتعددها في القرن الثالث صار الأخذ من مؤلف سابق يقتصر أحيانا على الاشارة الى المؤلف دون تكرار إسناده الا في حالات الضرورة.

ويبدو أن التأكيد في الكتابة كان على الراوي أو المؤرخ لا على المكتوب، نرى ذلك في الأخبار، وبصورة أدق وأشمل في رواية الحديث. وهذا من خصائص الثقافة العربية الاسلامية عامة، (اذ أن المهم هو الراوي أو المؤرخ قبل النص/ المتن). ولم يكن يذكر اسم الكتاب في فترة التكوين بل يكتفى بذكر المؤرخ (المصدر) كما هو واضح في الطبري والبلاذري مثلا.

وفي فترات تالية تأتي الاشارة للمؤلف، وفي حالات قليلة للمؤلف والكتاب[٣].

وقد يورد المؤرخ أهم مصادره التي أخذ عنها في مطلع تاريخه، وبخاصة في الفترات السابقة لعصره كما فعل ابن عذاري المراكشي[٤]، وابن الأثير في الكامل[٥]. وذهب بعض المؤرخين الى تصدير كتبهم بقائمة فيها إشارة إلى عدد من الكتب التي تعنى بمواضيع الكتاب[٦] (كما في التنوخي: الفرج بعد الشدة) وياقوت (ارشاد الأريب، معجم البلدان)[٧]وقد يبدي المؤلف رأيه في بعضها.

وقد يتوسع المؤرخ في مصادر معلوماته فيأخذ من أصناف عدة ينص عليها. فالمقريزي في خططه يبين أنه سلك ثلاثة أنحاء هي «النقل من الكتب المصنفة في العلوم، والرواية عمن أدركت من مشيخة العلم وجلة الناس، والمشاهدة لما عاينته ورأيته»[٨]. ويبين ياقوت أنه أخذ من الكتب المؤلفة قبله ومن أفواه الرواة ومن مشاهداته الشخصية[٩]. وما دام التاريخ يؤخذ من رواة سابقين فان التأكيد على العدالة والثقة هو الأساس. ولكن الاهتمام بالأخبار المعاصرة أدى الى أن يكون للمشاهدة والعيان أهميتها في رواية الأخبار، كما يتبين في كتاب الأوراق للصولي – فانه كما قال المسعودي «ذكر غرائب لم تقع الى غيره وأشياء انفرد بها لأنه شاهدها بنفسه»[١٠]

ويثني السخاوي على الكتاب «لأن مؤلفه كان شاهد عيان لكثير من الحوادث التي يأتي على ذكرها مصنفه هذا»[١١]. الا أن المؤرخين كانوا يفيدون أحيانا من الوثائق المكتوبة فأوردوا الكثير منها في مؤلفاتهم.

والتوثيق مهم في كتابة التاريخ. فهذا تاج الدين السبكي (ت ٧٧١) ينصح المؤرخين بذكر المصادر «وأن يسمى المنقول عنه». وكان المؤرخون يؤكدون على الأمانة والدقة في النقل. يبين السبكي (الابن) أنه يشترط في المؤرخ الصدق، واذا نقل يعتمد اللفظ دون المعنى، وان لا يكون ذلك الذي نقله أخذه في المذاكرة وكتبه بعد ذلك»[١٢] كما يفترض في المؤرخ «العدالة مع الضبط»، فالمؤرخ إما أن يكون مجردا من الهوى، وهو عزيز، واما أن يكون عنده من العدل ما يغلب به هواه ويسلك طريق الانصاف»[١٣]. ويذكر ياقوت «انه ينسب ما نقله الى صاحبه ويحيل عليه»[١٤].

ويقول المقريزي في خططه، «فأما النقل من رواية العلماء التي صنفوها في أنواع العلوم، فاني أعزو كل نقل الى الكتاب الذي نقلته منه لأخلص من عهدته وأبرأ من جريرته». أما بالنسبة للروايات عمن أدرك من المشايخ فالمقريزي يقول: «فاني في الغالب والأكثر أصرح باسم من حدثني الّا أن لا يحتاج الى تعيينه، أو أكون قد أنسيته وقلما يتفق ذلك»[١٥].

وقد يضطر المؤرخ الى الكتابة من الذاكرة. والدقة هنا توجب الاشارة. فهذا الصولي يقول في ذكرياته عن الخليفة الراضي «وما حكيت من ألفاظه التي مرت وما أحكيه من كلامه بعد، فهو كما أحكيه أو شبهه أو مقارب، اذ كنت لا أقدر على أن أحفظ لفظه على حروفه، وأن أحفظ معناه».[١٦]

ويلاحظ أن الروايات التاريخية تدخل في باب العلم، وهذا حقل غير حقل الرأي، ولذا فقد يورد المؤرخ ما ينكر أو ما يراه ضعيفا. يبين الطبري أنه اعتمد في ذكر الوقائع على ما يروي من الأخبار والآثار مسندة الى رواتها، وان معرفة الأخبار لا تأتي عن الادراك بحجج العقول أو الاستنباط بفكر النفوس، الّا اليسير القليل، ولذا فهو يورد الأخبار كما نقلت اليه، وإن يكن فيها ما يُستنكر، فذلك بسبب الرواة[١٧]. ولعل ياقوت توسع أكثر في توضيح ذلك. فهو يقول: «لقد ذكرت أشياء كثيرة تأباها العقول لبعدها عن العادات

المألوفة وتنافرها عن المشاهدات المعروفة.. وأنا مرتاب بها نافر عنها متبرىء الى قارئها من صحتها لأني كتبتها حرصا على إحراز الفوائد... لأني نقلتها كما وجدتها، فأنا صادق في إيرادها كما أوردتها لتعرف ما قيل في ذلك حقا كان أو باطلا». ثم يبرر وجهته بقوله «أن أئمة الحفاظ الذين هم القدوة في كل زمن وعليهم الاعتماد في فرائض الشرع والسنن لم يشترط أكثرهم في مسنده ايراد الصحيح دون السقيم.. ولم يخرجهم ذلك من أن يعدوا في أهل الصدق.. إنهم أوردوا ما سمعوه كما وعوه، وانما يسمى كذابا اذا وضع حديثا أو حدث عمن لم يسمع منه أو روى عمن لم يرو عنه. فأما من روى ما سمع كما سمع فهو من الصادقين والعهدة على من رواه عنه» ثم يضيف «الّا أن يكون من أهل الاجتهاد فله أن يرويه ثم يزيغه»[١٨].

ويحاول الجاحظ أن يبين كيف يدرك العلم بغائب، ويذكر وجوها ثلاثة– فمنها سبيل العلم به الأخبار المتواترة المستفيضة في الناس، وهذه تصدّق، أو أخبار نقلها قوم، وهم «في تفاوت أحوالهم وتباعدهم» لا يمكن في مثله التواطؤ، وفي هذه الحالة يمتنع الكذب. وقد يأتي الخبر عن الرجل والرجلين مما يمكن أن يصدّق أو يكذّب، والتقدير هنا يكون «بحسن الظن بالمخبر والثقة بعدالته»[١٩].

ويركز العيني «أحد الرؤوس من المؤرخين» الحال بقوله «وأما الذي يكتب التاريخ في زماننا هذا فان كان نقله من مشاهدة وعيان وأخبار ثقات فلا بأس بذلك»[٢٠].

ولم يكن ايراد الروايات يعني التسليم بما جاء فيها، أو غياب النقد كما هو مفهوم، بل إن مقاييس النقد عديدة. ويتمثل النقد في تقدير الثقة والدقة بمصادر الروايات، وفي نقد الطريقة/ الطرق التي جاءت بها الروايات، وفي تقييم المحتوى (المتن)، وفي تفضيل رواية والشك بأخرى، وفي الانتقاء أو الأخذ بروايات وإغفال غيرها، وهذا يرد حتى حين يعطي المؤرخ عدة روايات عن الحدث الواحد.

كل هذا يعني أن المؤرخ عادة يترك للقارىء الوصول للنتائج التي يراها، مكتفيا بايراد المعلومات، ليضع القارىء في الصورة وليتجنب الاتهام بالهوى. ولكن بعض المؤرخين حاولوا تحليل الروايات وتفسير الأحداث (كما يبدو لدى سيف في أخبار الفتنة، ولدى المسعودي في مروجه ومسكويه في تجاربه والمقريزي في إغاثة الأمة).

وكثيرا ما قيل إن التاريخ العربي الاسلامي سجل الملوك والرؤساء، وأنه في خدمة السلطان، وأن الشعوب أهملت. وهذا رأي يحتاج الى إعادة نظر. وقد يكون أدق لو قلنا إن المؤرخ ابنُ عصره، وأنه يُعني بما يمثل اهتمامات العصر.

وعند النظر في أصول التاريخ العربي الاسلامي نرى أن الإخباريين، وهم المؤرخون الأولون في الكوفة والبصرة، عنوا بالأحداث التي تهم القبائل العراقية أكثر مما عنوا بشؤون الخلفاء.

أما أصحاب المغازي في المدينة فقد عنوا، إضافة الى السيرة، بشؤون الجماعة الاسلامية بالدرجة الأولى. والى جانب ذلك نجد كتب الطبقاء الأولى تعنى بالصحابة والتابعين وبرواة الحديث. (ولا ننسى – قبل ذلك – أن الكتابة التاريخية بدأت في صفوف المعارضة).

وتحوى كتب الأنساب، بما فيها أنساب الأشراف للبلاذري، إشارات الى من لهم ذكر في الحياة العامة من شاعر أو كاتب أو داع أو قاضٍ إضافة الى الأمراء والقادة.

وقد نشير الى مؤرخي القرن الثالث والقرن الرابع (فترة التكوين) لنرى من ابتعد عن كل عمل حكومي (الطبرى)، ومن كتب بعيدا عن السلطة (المسعودي)، ومن عاش في فاقة كالبلاذرى وهو رغم صلته بالخلفاء خصص جل كتابه للقبائل وللامويين، وبين من لا نعرف اسمه وكتب بما لا يرضي السلطة – مثل صاحب الامامة والسياسة ومؤلف أخبار العباس وولده.

وقد يكون أسلوب تعاملنا مع مصادرنا هذه وراء هذه الصورة. ففي الطبري والبلاذري مثلا توسع في تاريخ الأمصار أكثر من المركز، وفيهما معلومات واسعة عن القبائل ودورها في الحياة العامة، وكلاهما يتحدث باسهاب عن الثورات والحركات الاجتماعية. وفي البلاذري معلومات واسعة عن الحياة الاقتصادية، لا تكاد تبارى.

وبعد هذا يحسن أن نرى إطار التاريخ كما رسمه المعاصرون. فالتاريخ عند العرب لا يقتصر على الحوليات وعلى تاريخ الدول أو الأسر الحاكمة، ذلك أن كتب التراجم والطبقات بأصنافها هي في نظرهم كتب تاريخ. وهذا واضح عند المسعودي في مروج الذهب، اذ يقول «ولم نعرض لذكر كتب تواريخ أصحاب الحديث ومعرفة أسماء الرجال

أعصارهم وطبقاتهم.. إذ كنا قد أتينا على جميع تسمية أهل الأعصار من حملة الآثار، ونقلة السير والأخبار، وطبقات أهل العلم، من عصر الصحابة ثم من تلاهم من التابعين وأهل كل عصر على اختلاف أنواعهم وتنازعهم في آرائهم من فقهاء أهل الأمصار وغيرهم من أهل الآراء والنحل والمذاهب والجدل الى سنة ٣٣٢ في كتابنا... أخبار الزمان وفي الكتاب الأوسط.[٢١]

واذا كانت البدايات في التراجم تتصل بالحديث ورواته، فان حقلها اتسع كثيرا ليشمل تراجم كل فئة. أو مهنة أو علم، مثل طبقاء الصوفية، والشافعية والحنفية والحنابلة والقراء والفقهاء والكتاب والقضاة والأدباء والشعراء وغيرهم.

وجاءت تواريخ المدن لتعرف ابتداء بمن نزلها من محدثين (تاريخ واسط لبحشل) ولتتسع فتترجم لمن أقام بها من خلفاء وأمراء وعلماء وفقهاء وأدباء، وتجاوزت كتب التراجم ذلك في بعض الحالات. فمثلا توسع الصفدي في تراجمة ليشمل- اضافة الى الخلفاء الراشدين والصحابة والتابعين والملوك والأمراء- القضاة والعمال والوزراء والقراء والمحدثين والفقهاء والمشايخ والعلماء والصلحاء وأرباب العرفان والأولياء والنحاة والأدباء والكتاب والشعراء والأطباء والحكماء والألباء والعقلاء وأصحاب النحل والبدع والآراء وأعيان كل فن اشتهر.

وتتسع كتب التراجم والأخبار لتشمل كل فئات الأمة وأصنافها. فنجد الأخبار مثلا عن «المعلمين» (الجاحظ)، وعن الأذكياء (ابن الجوزي)، بل وأخبار فئات لا تخطر ببال مثل «أخبار الحمقى والمغفلين» (ابن الجوزي) و «أخبار البرصان والعرجان» (الجاحظ). واذا كانت هذه الأخبار تتصل بفئة أو أخرى فاننا نرى شمولا واسعا في كتاب مثل نشوار المحاضرة (أو جامع التواريخ) للتنوخي ليتناول مختلف الفئات، مثل «الأجواد والبخلاء والأشراف والظرفاء والمتكلمين والعلماء.. وأهل الآراء والأهواء، واللغويين والنحاة والشهود والقضاة.. والجواسيس والمتخبرين والوراقين والمعلمين.. والبنّاء والمزارعين، وأرباب الخراج والأرضين والأكرة والفلاحين والواعظين والقصاص وأهل الصوامع والخلوات.. والأئمة والمؤذنين، والأغبياء والمتخلفين والشطار والمتقين وقطاع الطرق والمتلصصين وأهل الجسارة والعيارين والطفيلية والمتطرحين والمغنيات والمغنين والمفكرين والموسوسين، والمشعبذين والمحتالين، والأطباء والمنجمين والكحالين

والفصادين، وأصحاب الزجر والزراقين، والمعسرين والشحاذين، وأهل المهن والصناعات.. والتجار والأغنياء. والفواضل من النساء وحرايرهن والاماء وسكان المدن والوبر والبدو والحضر»[٢٢].

ومن ناحية ثانية فان حقل التاريخ يتداخل مع حقول أخرى. ففي كتب الحديث أبواب عن المغازي مثلا، وفي كتب الأدب أخبار تاريخية واسعة كما نرى في كتاب الأغاني[٢٣]. وفي بعض كتب الفقه مواد تاريخية مهمة، بل إن أغنى المصادر عن نظام الضرائب هي في كتب الفقه والخراج.

وهذا يعني أن حقل التاريخ يتجاوز أعمال المؤرخين الى أعمال الفقهاء والمحدثين وأصحاب تواريخ الأدب، وكل ما له وجهته وجهده، وهذا يجعل الكتابة التاريخية شاملة.

ولعل الاشارات إلى فوائد التاريخ تؤكد سعة نطاقه. فبعض الناس يؤكد على فائدته لأصحاب السلطة والتدبير. يقول مسكويه «وكان شرطنا في أول الكتاب ألا نثبت من الأخبار الّا ما فيه تدبير نافع في المستقبل، أو حيلة في حرب أو غيرها، ليكون معتبرا وأدبا لمن يستأنف من الأمر مثله.. ولأجل ذلك تركنا مغازي الرسول.. لأنها كلها توفيق الله.. ولا تجربة في هذا، ولا تستفاد منه حيلة ولا تدبير بشري»[٢٤].

وابن الأثير يرى فيه عبرة للملوك بالسيرة الماضية ومجال تجربة نتيجة المعرفة بالحوادث وعواقبها، خاصة «وأنه لا يحدث أمر إلا وقد تقدم هو أو نظيره، فيزداد عقله ويصبح لأن يقتدي به أهلا»[٢٥].

ولكن المسعودي بنظرته الحضارية يجعل التاريخ شاملا في اهتمامه وفائدته، فمنه يستخرج كل علم وحكمة وفي نطاقه تكوّن الفقه وتحرّك أصحاب القياس والمقالات، وإليه تستند المعرفة، ومنه تقتبس مكارم الأخلاق. وفيه أيضا تلتمس آداب سياسة الملك والحروب[٢٦].

ويتبين شمول التاريخ بوضوح عند السخاوي، إذ إنه عظيم الغَناء ظاهره المنفعة للانسان في «أمر معاده ودينه وسريرته في اعتقاده» من جهة، وفي «ما يصلح به أمر معاملاته ومعاشه الدنيوي» من جهة أخرى. هذا إلى ما فيه من نفع في أساليب الحكم والادارة وتدبير الجيوش بحيث يكون من عرفه كمن عاش الدهر كله وجرب الأمور

بأسرها». هذا إلى «ما يقع من ذكر ذوي المروءات الأجواد والمتصفين بالوفاء ومحاسن الأخلاق والمعروفين بالشجاعة والفروسية، وانه أيضا جم الفوائد كثير النفع لذوي الهمم العالية والقرائح الصافية»(٢٧).

كل هذا يؤكد شمول التاريخ للناس كافة.

– كانت الفترة بين القرنين السادس عشر والثامن عشر فترة انحطاط ثقافي ضعفت فيها الكتابة التاريخية واقتصرت على تسجيل المعلومات دون فكرة تارخية ودون منهج. وجاءت في الغالب في نطاق التراجم لبلد أو أكثر ومنها ما يقتصر على قرن، إضافة الى تواريخ أسر محلية. وان وجد تاريخ عام فهو يعطي خلاصات من مصادر سابقة. ولكن بعض التواريخ المحلية تعطي معلومات مفيدة عن فترة مؤلفيها. وتتبع هذه المؤلفات عادة طريقة السرد وتقل فيها الاشارة الى المصادر.

ومع بدايات التنبه الحديث تجدد الاهتمام بالكتابة التاريخية، وبعد الاتصال بالثقافة الغربية صار للآراء والمناهج الغربية وبالتدريج أثر على كتابة التاريخ. كما تعرف الكتاب على التراث التاريخي العربي بصورة أفضل وأشمل وبدأت كتابة التاريخ الحديثة بالظهور.

ويمكن على العموم ملاحظة اتجاهين في كتابة التاريخ. اتجاه يتأثر بالدرجة الأولى بتراث الكتابة التاريخية، دون أن يوازيها (في المنهج والفكرة).

واتجاه أقرب للتأثر بالمناهج والمفاهيم الحديثة. ويتداخل الاتجاهان نتيجة تعرض الكتاب في التاريخ بدرجات متفاوتة لتأثير التطورات الثقافية.

لقد كان القرن الأخير هو الفترة التي بدأت فيها الكتابة الحديثة في التاريخ لتتخذ بعدئذ اتجاهاتها الحالية. ومع ذلك فان الكتابة وفق الأساليب الموروثة والكتابة الحديثة لا تزال تُرى في الكتابة التاريخية.

ويلاحظ أن الكتابة التاريخية حتى الثلاثينات من هذا القرن كانت في الغالب لكتاب لم يتدربوا في التاريخ، من محامين وصحفيين وعسكريين وأدباء وفقهاء. وفي نتاج البعض إغناء للكتابة التاريخية.

ويمكن القول إن كتابة التاريخ بأساليب ومناهج حديثة إنما اتضحت بعد العقود الأولى من هذا القرن.

– والتاريخ عند العرب موضوع حيٌّ، فهو يشكل جانبا هاما من ثقافتهم العامة، بمفهومها الواسع، وهو وثيق الصلة ببعض مفاهيمهم واعتقاداتهم. لذا فنظرة العرب الى تاريخهم مهمة لفهم الكتابة التاريخية الحديثة، وهي نظرة تكونت عبر القرون.

ان بعض الفترات والأحداث والمواقف لا تزال حية بيننا، وللناس مفاهيم ومشاعر قوية عن تاريخنا، وهم يعيشون بعض أحداثه وكأنها وقعت أمس.

كل هذه لها أثرها في توجههم وفي نواحي اهتمامهم وفي مواقفهم من بعض مشاكلهم المعاصرة وفي أسلوب معالجة التاريخ.

هذا الوضع يمكن أن يزيد من الاهتمام بالتاريخ، ولكنه قد يوجد عقبات أمام البحث التاريخي الجاد، وقد يؤدي الى عدم تناول فترات أو موضوعات لها أهميتها وأثرها. وهذا قد يختلف من بلد عربي الى آخر ومن فترة الى أخرى حسب الأوضاع الثقافية والاجتماعية.

وكانت عناصر الحيوية والحركة لدى العرب في التاريخ تتمثل في الاسلام وفي نطاق العربية، وكلاهما ينظر الى التاريخ. وهذا واضح في مواجهة التحديات الخارجية والداخلية.

فتجديد اهتمامنا بالتراث والتاريخ كان وثيق الصلة بالنهضة الحديثة منذ البدايات في القرن التاسع عشر إلى الآن. وكانت مشكلة التخلف وخطر التوسع الغربي سياسيا وثقافيا عوامل أساسية دفعت للرجوع الى التاريخ.

حاول بعضهم دراسة التاريخ العربي ابتداء كسبيل لتكوين الثقة بالنفس وللحفاظ على الهوية، ولانماء الحس الوطني والعربي، ولبناء النهضة. وهذا قاد الى الاهتمام بالفترات اللامعة من التاريخ الاسلامي وبالحضارة العربية الاسلامية.

ورأى آخرون أن دراسة الماضي لازمة لفهم الحاضر، وأن جذور الأوضاع القائمة هي في الماضي، وبالتالي فان دراسة التاريخ ضرورية لفهم المشاكل القائمة ولمعالجتها وللاعداد لمستقبل أفضل. ولعل هذا وراء كتابات في التاريخ تحاول إظهار التطورات الهامة، أو دراسة فترات انحطاط كانت تهمل من قبل.

وأدّت الحفريات وحل رموز الكتابات في العصور القديمة إلى إثارة الاهتمام

بالحضارات التي قامت في البلاد العربية في القديم والى تنقيبات ودراسات آثارية. وتجاوز الاهتمام بتاريخ العرب القديم ما يدعى بالجاهلية (حوالي قرنين قبل الاسلام) الى مختلف الفترات والدول العربية قبل الاسلام. وكان للاتجاهات الاسلامية والقومية والوطنية إضافة الى تيارات سياسية اجتماعية أخرى أثرها في كتابة التاريخ.

واذا كان بعض المؤلفات لا ينطوي على فكرة تاريخية، فان الكثير منها تتخلله فكرة أو أخرى، فالفكرة الاسلامية، والفكرة العربية/ القومية والفكرة الوطنية، تتمثل في كثير من الكتابات، وهي في توسع، كما نرى أفكارا أخرى في هذه الكتابات.

تركز الكتابة في الاتجاه الاسلامي على أن تاريخنا هو تاريخ الأمة الاسلامية، وترى في تاريخ الاسلام محور التاريخ. والتاريخ هنا تعبير عن المشيئة الإلهية. يقول أحدهم «إن أية حركة تاريخية إنما هي نتاج لقاء خلاق بين الله والانسان والطبيعة بما فيها الزمن، وإغفال أي عنصر منها إنما هو جهل بالأسس الحقيقية لحركات التاريخ»[٢٨]. ويرى أن «الرؤية القرآنية تحيط بالماضي لكي تكثفه في قواعد وسنن تطرح أمام كل باحث في التاريخ يسعى إلى فهمه والى أن يرسم على ضوء هذا المنهج طرائق حياته الحاضرة والمستقبلة[٢٩].

ويرى مفكر آخر أن التاريخ ليس هو الحوادث إنما هو تفسير هذه الحوادث. ولكي يفهم الانسان الحادثة ويفسرها ويربطها بما قبلها وبعدها فينبغي أن يكون لديه الاستعداد لادراك مقومات النفس البشرية، روحية وفكرية وحيوية، ومقومات الحياة البشرية معنوية ومادية. (ولذا فهو يرى أن بحوث الغربيين عن الموضوعات الاسلامية– في أحسن الحالات– ناقصة لأنها ينقصها عنصر الروحية الغيبية).

ولذا فهو يرى أن العقلية التي تحكم على الحياة الاسلامية ينبغي أن تكون في صميمها إسلامية مشربة بالروح الاسلامية.

ويتدرج من هذا الى أنه يصعب أن نتصور إمكان دراسة الحياة الاسلامية كاملة دون إدراك كامل لروح العقيدة الاسلامية، ولطبيعة فكرة الاسلام عن الكون والحياة والانسان، ولطبيعة استجابة المسلم لتلك العقيدة.

وبالتالي فان المؤرخ يستطيع أن يزن دوافع الحياة الاسلامية في فترة تاريخية وأسباب

النصر والهزيمة فيها على ضوء ادراكه لطبيعة العقيدة الاسلامية واستجابة المسلمين لها.[٣٠]

ولا يميز بعض الباحثين في هذا الاتجاه بين التاريخ والعقيدة، بل يرى أن غاية كتابة التاريخ ووجهته مرتبطة بغاية العقيدة الاسلامية، ولا بد للمؤرخ أن يربط عمله التاريخي بعقيدته ومنهجه[٣١]. ويرجع صاحب هذا الرأي إلى قواعد علم الحديث في المنهج، ويقر بأن المرونة في تطبيق قواعد الجرح والتعديل واردة[٣٢] ولكنه لا يكتفي بذلك ويضع شروطا أخرى. فمن لوازم المنهج عنده أن «يكون المشتغل بعلم التاريخ الاسلامي وتفسير أحداثه ذا تصور سليم وعقيدة صحيحة ودراية بعلوم الشريعة وفقهها، إضافة الى تخصصه التاريخ»[٣٣].

وتتخلل بعض الكتابات في الاتجاه العربي فكرة الأمة، أي الأمة العربية، وتحاول التعرف على مسيرتها ومنجزاتها في التاريخ. فالتاريخ في رأي بعض الباحثين هو الذاكرة المشتركة للأمة (تجاربها، أعمالها ،أبطالها، منجزاتها) وهو قاعدة لشعورها المشترك وخزان تستمد منه لتعطي لنفسها معنى، ولناشئتها العزة والانتماء والولاء.

ومن المتفق عليه– كما قيل– أن التاريخ العربي أساس تأكيد الهوية، فهو يثير الحس الوطني / القومي في وجه الأخطار القائمة أو المنتظرة وهو عون للاتجاه الى الوحدة وهو مصدر إيمان بالأمة، وكان التاريخ عاملا واضحا في الكفاح من أجل التحرر كما كان عنصرا في البناء الوطني / القومي[٣٤].

ويلاحظ البعض أن فترات الأزمات أو الخطر في حياة الأمة– مثل الغزو الخارجي والتجزئة والغزو الاستيطاني– تدعو الى العودة للتاريخ للبحث عن الذات بروح نقدية، أو أنها تحفز الى إعادة النظر في دراسة التاريخ وكتابته. وقد يذهب بعضهم الى أن المراد ليس إعادة كتابة التاريخ بل أن ينظر اليه برؤية جديدة، أو قراءة جديدة لتاريخ الأمة[٣٥].

ويرى الكتاب في الاتجاه العربي أن الغرض الأول لدراسة التاريخ هو فهم الحاضر. ولكنه لا يقف عند ذلك، فالتاريخ أهم مقومات الشخصية، والفهم الصحيح للتاريخ هو طريق الحل وهو يعين على بناء الأمة[٣٦]. ويرى آخرون أن دراسة تاريخ الأمة لا تقف عند فهم الحاضر بل تساعد على بيان الاتجاه المقبل، وهذه وظيفة من وظائف التاريخ[٣٧].

ان أصحاب الاتجاهين (العربي والاسلامي) ينظرون الى مشاكل الحاضر ويفكرون بمستقبل أفضل، ويرون في دراسة التاريخ العربي/ الاسلامي ما يساعد على ذلك. وبين أصحاب الاتجاهين من يؤكد على الدراسة الموضوعية الجادة للتاريخ(٣٨).

وللاتجاهات الوطنية والاقليمية أثرها في كتابة التاريخ. فالتجزئة التي تلت الحرب العالمية الأولى وظهور كيانات عربية جديدة لها الأثر الكبير في المحاولات المتزايدة لاعطاء القطر هوية تاريخية خاصة، تأكيدا لوجوده المستقل واضفاء لشرعية تاريخية على كيانه. وقد يظهر الاتجاه الوطني في إطار عربي فتتخلله نظرة عربية، فيبرز دور القطر في التاريخ العربي. وهنا يوضح أن القطر له خصائصه الأصيلة وله هويته العريقة التي حافظ عليها عبر العصور، فهو مركز عريق للحضارة، وهو عربي منذ القدم وقد حافظ على عروبته، واعتنق الاسلام فأغنى مفكروه وعلماؤه الاسلام والعروبة ولذا وجب إبراز مكانته ودوره في التاريخ.

وقد تكون الطائفية، مثل الاقليمية وراء الكثير من المحاولات لتبرير إقامة كيان ما ولاعطائه قاعدة تاريخية.

وقد يوسع الاطار في الاتجاه الاقليمي أو الطائفي للحديث عن أمة بدل شعب (الأمة اللبنانية مثلا) وعن قومية بدل وطنية، وقد يمر الانتماء (الحضاري، اللغوي، القومي) عبر الانتماء الطائفي، وقد تصبح الطائفة لا الوطن والأرض الطائفية لا الأرض الوطنية هي النواة(٣٩).

ثم إن الاقليمية والوطنية المحدودة أثرت في دراسة التاريخ العربي بالتركيز على الأحداث والتطورات في بلد ما على حساب الاتجاهات والتطورات العامة.

وقد انتقد البعض هذه الكتابات التي تعزل تاريخ قطر عن نطاقه العربي ولا تُظهر الاتجاهات والعلاقات العربية، ويرون أن إغفال الخطوط والتطورات العامة في البلاد العربية يؤدي الى بعض الاضطراب والى تقسيمات مصطنعة(٤٠).

ويبدو أثر الماركسية في كتابات في التاريخ العربي وهي – على قلتها – تتعلق بحركات اجتماعية أو بالتاريخ الاقتصادي(٤١)، وعلى الأكثر في مجال التاريخ الفكري والتراث(٤٢). ويجد

أصحاب هذه الكتابات في الماديّة التاريخية ابتداء أو في نمط الانتاج الآسيوي أخيرا الوجهة وبالتالي المنهج. ويلاحظ هنا أن الكتابة تبدأ بنظرةٍ مسبقة تحاول إثباتها في التاريخ، وتدين بفكرة الحتمية التاريخية. هذا إضافة الى اتخاذ بعضهم مصطلحات وقيماً من التاريخ الغربي وتطبيقها على التاريخ الاسلامي(٤٣).

– وحصلت تطورات في أطر كتابة التاريخ العربي والاسلامي. فهناك تواريخ عامة، على الأسر أو الفترات التاريخية، في تاريخ العرب قبل الاسلام أو تاريخ العرب في الاسلام أو كليهما. وقد تضيف الى التاريخ السياسي شيئا عن الحضارة. واختفت كتابة التاريخ على السنين.

والجديد هنا أن الفترات التي وقع فيها غزو الافرنج– أو الحروب الصليبية– صارت تعتبر عصرا أو فترة تاريخية، ولم تكن كذلك في مصادرنا، بل كانت تأتي في مكانها من الأحداث. وهكذا نجد كتابات عامة عنها، أو دراسة لحملة أو جانب منها. هذا الاتجاه مهدت له الكتابات الغربية وأثاره الغزو الغربي للبلاد العربية، وأخيرا اقامة اسرائيل. ونظر البعض الى المواجهة آنئذ كجهاد أو حرب تحرير. ولكن يلاحظ أن جل هذه الدراسات لم تتعمق في دراسة مصادرنا بدقة وتوسع، ولم تولي الآراء التي تعطيها عن هذه الحروب ما تستحق من عناية.

وكتبت دراسات عن الأسر الحاكمة لدورها الكبير في تاريخ العرب (الأمويون، العباسيون) أو لأهميتها في تاريخ قطر (طولونيون، أغالبة، مماليك).

ووضعت دراسات عن شخصيات بارزة في السياسية أو الفقه أو الادارة أو الأدب، وهذا في اتجاه كتب التراجم والسير، ولكن يغلب على كثير منها اتجاه جديد في تناول بيئة الشخص والتطورات في عصره أو دوره في عصره.

واستمرت التواريخ المحلية بالمفهوم التراثي حتى القرن العشرين. وبعد الحرب العالمية الأولى اتجهت الكتابة التاريخية عن الفترة الحديثة الى تناول الأقطار العربية مفردة، باستثناء دراسات عامة قليلة.

واتصلت كتابة التاريخ عن المدن بالأسلوب الموروث (طوبوغرافية مع تراجم). ولكن الدراسات الحديثة اتجهت الى تطور المدينة، وربما الى حياة المدينة (ثقافية،

اقتصادية، اجتماعية) إضافة الى النشأة والطوبوغرافية. واعتمدت الكتابات هنا على المصادر التاريخية والجغرافية وحدها، أو على الآثار. وكتب العرب في موضوعات أخرى غير التاريخ العربي والاسلامي، مثل التاريخ الأوروبي، والتاريخ الروماني والبيزنطي، وكذا عن بعض البلاد الآسيوية والإفريقية، وهذه حقول ترتبط بأثر الثقافة الحديثة. ففي الماضي كتب العرب عن تاريخ الشعوب الأخرى وثقافتهم قبل الاسلام. نعم توجد استثناءات قليلة للكتابة عن شعوب معاصرة مثل ما كتبه البيروني عن الهند والمسعودي عن بيزنطة، ولكن هذه استثناءات تؤكد الخط العام.

مع ذلك يبقى ما ألف في هذه المجالات محدودا. ولا يمكن الحديث عن منهج عربي لكتابة التاريخ الأوروبي أو غيره.

وبعد هذا يمكن الاشارة الى كتابة المذكرات، ويمكن اعتبارها نهجا حديثا في الكتابة التاريخية، وان وجد لها أثر في التراث.

يتضح إذن أن كتابة التاريخ عند العرب تتجه أساسا الى تاريخ العرب والاسلام في الماضي والحاضر.

واتجهت الكتابة التاريخية في العقود الأخيرة الى دراسة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي. فقد وضعت دراسات عن الحياة الاقتصادية أو جانب منها لفترة أو لقطر، كما وضعت دراسات عن موضوعات اقتصادية معينة كالضرائب وملكية الأراضي والتجارة وظهور الاقطاع والنقد. كما درس بعضهم الحياة الاجتماعية/ الاقتصادية لبعض المدن. إن أهمية النواحي الاقتصادية والمالية بذاتها أو في تفسير بعض التطورات توضح الاهتمام بهذا الجانب.

وتشكل الحركات الاجتماعية محور بعض الدراسات، فهي لم تعد تنسب لقابليات قيادات فردية بل درست في ضوء التطورات الاجتماعية الاقتصادية. وهكذا ألقيت أضواء جديدة على حركة الاسماعيلية والقرامطة وعلى الدعوة العباسية وعلى حركات الفتوة. وهذا الخط من الدراسة يتصل بنظرة تزداد قوة وهي أن دور الشعوب في التاريخ يجب أن يعطى حقه من العناية إلى جانب دور الأمراء والخلفاء.

بعد هذا يلاحظ قلة عدد الذين حاولوا أن يتناولوا التاريخ العربي الاسلامي بنظرة شاملة

أو متكاملة في دراسة فترة أو فترات من التاريخ العربي ليروا التيارات والاتجاهات الرئيسية وراء الحوادث والتطورات، أو ليبرزوا تفاعل الجوانب السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية. ومثل هذا النهج في الدراسة يعطي صورة كلية للتاريخ.

ومن جهة أخرى لم يقدم المؤرخون العرب مفهوما شاملا أو نظرة كلية لتاريخهم ولم يتواصلوا الى تكوين فلسفة أو فكرة تاريخية لهذا التاريخ. وهنا يرد السؤال – هل تتكون مثل هذه الفكرة أو النظرة من دراسة التاريخ ذاته أو من نظرية أو فكرة خارجية؟ – قد تختلف الاجتهادات هنا، ولكنها لا تختلف في أن هذه الثغرة من أسباب الدعوة الى (إعادة) كتابة التاريخ العربي.

وهناك نقطة أخرى تتصل بهذه ولها أهميتها – ذلك أنه لا توجد خطوط لتقسيم التاريخ العربي الاسلامي الى فترات واضحة المعالم. هل نأخذ بالتقسيم الى تاريخ قديم ينتهي بسقوط روما ووسيط ينتهي بالاكتشافات الجغرافية، ثم حديث بعدها... الخ، أي بتقسيمات التاريخ الأوروبي كما هو الشائع في الفترة الحديثة، أم ننظر الى طبيعة هذاالتاريخ ونحاول أن نرسم الخطط في ضوئها، فنشير الى ظهور الاسلام نهاية للعصور القديمة مثلا والى دخول البلاد العربية في إطار الدولة العثمانية كمؤشر، والغزو الغربي الحديث نهاية مرحلة وهكذا.. ثم نتبعها بخطوط فرعية؟ وعلى أي أساس نرسم الخطوط – هل هي الأحداث السياسية الكبرى، أو التحولات البشرية والاقتصادية، أو غير ذلك؟ قد أكون ممن يرون اتخاذ مؤشرات أكثر دواما ودلالة من التغييرات السياسية مثل العوامل البشرية والتحولات الاقتصادية والتطور الاجتماعي.

وبعد هذا يلاحظ أن التاريخ الاسلامي يدرس معزولا عن التاريخ العالمي، وقد يدعو بعضهم – لأسباب مفهومة – الى بيان أثر الحضارة الاسلامية في الحضارة الغربية الحديثة. والمفروض إذا أردنا أن نعرف موقع التاريخ الاسلامي في تاريخ البشرية ودوره في الحضارة الانسانية ومنزلته أن ندرس الأوضاع الدولية والحضارية التي سبقت قيام الاسلام والأوضاع والظروف الموازية في تاريخ البشرية – لفترات التاريخ الاسلامي.

– ان النظرة الى المصادر لا تزال مشكلة في الفترة الحديثة. ذلك أن جل الكتاب في التاريخ يقصرون مصادرهم على كتب التاريخ في إطار الحوليات وتواريخ الدول ويضاف إليها كتب التراجم والسير أحيانا. هذه نظرة محدودة تتطلب اتجاها أرحب وأكثر تفهّماً

لكتب التراث، وتقديرا أشمل للمصادر الرئيسية لدراسة التاريخ. فاذا تذكرنا، أن الكتابة في موضوعات تاريخية لم تقتصر على من نسميهم المؤرخين بل شارك فيها الأدباء والمحدثون والفقهاء واللغويون والنسابون، أدركنا أن مختلف جوانب التراث تهمنا، وان كتب الفقه وكتب الفتاوى، وكتب الجغرافية، والرحلات والأنساب ودواوين الشعر والكتب الفنية والمهنية وكتب الأدب عامة هي مصادر هامة– وهي بين إغفال كلي وبين إفادة محدودة من قبل الباحثين.

وعند الحديث عن المصادر التاريخية تجدر ملاحظة ناحية مهمة هي أن جل هذه المصادر لم تُحَقَّقْ، وهذا يقلل من قيمتها وقد يربك البحث. والحاجة هنا ملحة إلى أن يركز الاهتمام على التحقيق والنشر، وأن تلتفت دوائر التاريخ الى إعداد من يقوم بذلك.

ولا بد أن نؤكد هنا على أهمية الاستناد الى المصادر الأولية في البحث التاريخي والى الاحاطة بها، والى مقارنة الروايات ونقدها وتقييمها، وأن لا يكون الأسلوب انتقائيا أو تلخيصيا سرديا.

ومن ناحية ثانية فان منهج البحث يتطلب فهم المصادر وتقييمها. وهذا يدعو الى دراسات عن الكتابة التاريخية عند العرب أو تأريخ التاريخ ليمكن التعامل معها والافادة التحليلية من رواياتها. وقد ترجمت بعض الكتب والمقالات ابتداء على قلتها. ثم وضعت بعض الدراسات في العربية، بين دراسات عن علم التاريخ عند العرب عامة وبين دراسات عن مؤرخي قطر أو بلد أو عن مؤرخ بعينه. ويمكن هنا الاشارة الى السخاوى– الاعلان بالتوبيخ– بين كتب التراث. ولكن هذا المنهج في الدراسات الحديثة جديد تماما، ولم يستقر هذا الحقل من الدراسة بعد.

وفي خلال العقدين الأخيرين وجه الاهتمام الى الوثائق كمصدر للكتابة التاريخية. لقد ظهر اهتمام متزايد باستعمال وثائق المحاكم الشرعية، وكان مجزيا في التاريخ الاجتماعي/ الاقتصادي والثقافي. وذهب بعض الناس الى الافادة من وثائق الوقف. وهناك الوثائق الحكومية. فالوثائق المصرية من عصر محمد علي درست في فترة سابقة. ويمكن الاشارة الى الوثائق التونسية والمغربية ووثائق أخرى أفاد منها بعض الباحثين. ورجع بعض الباحثين (خاصة في الرسائل الجامعية) الى الوثائق الغربية في القرن التاسع عشر والقرن العشرين مما له علاقة بتاريخ البلاد العربية.

ولكن الوثائق العثمانية، على أهميتها الكبيرة، لم يفد منها الا قليلا في بعض الأبحاث الجامعية، وذلك بسبب لغتها ابتداء.

وتبقى المواد الآثارية، على أهميتها الكبيرة في الدراسة التاريخية، قليلة الأثر في الكتابة التاريخية. ويمكن ايراد أمثلة واضحة لجوانب منها لها أهمية كبيرة مثل النقود، والنسيج والطراز، وخطط المدن (وهذه اكثر فائدة منها بدرجة محدودة) والكتابات والنقوش على الأحجار والأبنية، وتخطيط الدور.

ويتصل بالفكرة والمنهج النظرة الى صلة التاريخ بالحاضر، وهنا تلاحظ اتجاهات ثلاثة:

الأول–ويرى أصحابه ضرورة تجاوز التاريخ، وأن لا جدوى من العودة للتراث وأن المجتمع يجب أن يقوم على أسس حديثة مأخوذة من أنظمة جديدة في العالم الحديث (الاشتراكية، الليبرالية، الماركسية).

الثاني–وهناك فئات ترى أن النهضة والقوة يمكن الوصول اليهما بالعودة الى التاريخ والتراث.

الثالث–تمثله فئة تسعى الى شيء من التوازن بين الأصالة والمعاصرة. وهي ترى أن التقدم يمكن أن يحصل بالاستناد الى التراث بعد أن تنفث فيه حياة جديدة، مع الافادة من منجزات الحاضر ليمكن مواجهة مشاكل المجتمع(٤٥).

وفي خلال العقدين الأخيرين تقلصت المجموعة الأولى، وتوسعت الثانية، بينما تجد الثالثة نفسها في وضع قلق وغير واضح.

وتدور المناقشة حول نقطة محورية– هل التاريخ بتأثيره الكبير على الناس عون لحركة التقدم وحافز عليه أمْ أنه عبء وعائق للحركة؟– يرى البعض بأن الإعراض عن التاريخ لا يساعد على التخلص من آثاره السلبية، فما دمنا نحمله في اللاشعور دون تمييز وتقييم فاننا نبقى نجر قيودا عديدة من مفاهيم تثقل ورواسب تعطل. وفي التاريخ بمفهومه العلمي الصحيح علاج لهذه الأدواء لأنه يلعب بالنسبة لنفسيات الأمم والجماعات الدور الذي يلعبه التحليل النفسي للأفراد.

تأثرت دراسة التاريخ في الماضي في الفكرة والأسلوب بحقول أخرى للثقافة (مثل

دراسة الحديث والدراسات الأدبية). وكان للتاريخ بدوره أثره في عدة من حقول المعرفة.

ومع أن بعض المؤرخين حاولوا تمييزه كعلم بذاته (مثل المسعودي ومسكويه وابن خلدون) فانه بقي في الغالب متداخلا مع فروع أخرى من الثقافة. ولعل اشتراك غيره من الدراسات معه في مادته، ومفهوم الأدب، إضافة الى أثر العلوم الاسلامية، مسؤولة عن ذلك.

وكان الاتجاه العام في الفترة الحديثة الى اعتبار التاريخ فرعا بذاته، وفي العادة معزولا عن حقول المعرفة الأخرى. ولكن هل بامكان المؤرخين أن يبعدوا عن العلوم الاجتماعية الأخرى؟ وهل يستطيع المؤرخون اغفال الدراسات التراثية التي يقوم بها مختصون بالاقتصاد والتربية والاجتماع.. ومناهج بحثهم فيها؟ واذا كان المؤرخون يدرسون التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والفكري فهل يستطيعون ذلك دون صلة بالعلوم الأخرى وتعرف على مناهجها في البحث؟ هذا الى أن النقد يوجه الآن الى أولئك الذين يكتبون التاريخ ويهملون حقولا وثيقة الصلة تراثيا به مثل الأدب العربي والجغرافية.

وهناك مشكلة أخرى في المنهج. وهي أن كتابة التاريخ العربي/ الاسلامي الآن تأتي في مجالات مختلفة. فهناك من يدرسه في مجال الدراسات الدينية وقد يراه متصلا بالعقيدة، وهناك من يدرسه في نطاق الأدب، هذا إضافة الى من يدرسه في مجال الدراسات التاريخية وفق منهج أو بدونه، ولكل من هذه الجهات الثلاثة أسلوبه ووجهته.

وهذا يسبب الكثير من البلبلة ويؤدي الى اضطراب في المنهج ان لم يكن غيابه أحيانا.

وبعد هذا تجدر الاشارة الى نقطة أخيرة في المنهج هي أن مناهج البحث في التاريخ الغربي يمكن أن تغني أسلوب البحث في التاريخ العربي ولكن تبقى نقطة أساسية هي أننا بحاجة الى أن نفهم طبيعة مصادرنا التاريخية وأن نقوّم رواياتها ومصادرها، وهذا يتطلب منا أن نطور هذا الجانب الحيوي في المنهج وأن نعطيه أهمية في دراسة التاريخ.

لقد آن لنا أن نوضح المنهج التاريخي في البحث وأن نركزه في الكتابة وأن نعممه لنستطيع وضع تاريخ موضوعي منفتح على فروع المعرفة الأخرى ولكنه مستقل بذاته وبمنهجه.

١ – المسعودي – مروج الذهب. تحقيق باربيه دمينار وبافيه دكورتي ٩ج باريس ١٨٦١ – ١٨٧٧، وطبع بالاوفست طهران ١٩٧٠ ج ٣، ص ١٣٥ – ١٣٦

٢ – انظر:

– فرانز روزنتال – علم التاريخ عند المسلمين، ترجمة صالح أحمد العلي ط ٢ مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٣.

- Gibb, H.A.R.-Tarikh. E.I. Supplement, Leiden 1938

– شاكر مصطفى – التاريخ العربي والمؤرخون ٢ ج، دار العلم للملايين بيروت ١٩٧٨ – ١٩٧٩؛ يوسف هوروفتس – المغازي الاولى ومؤلفوها، تعريب حسين نصار، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٤٩؛ الدوري، ع – بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، بيروت ١٩٦٠.

- Mahdi,M.-Ibn Khaldun', Philosophy of History. London, G. Allen and Unwin 1957

- Khalidi, T.-Islamic Historiography, The Histories of Masudi, State University of New York Press, Albany 1975.

٣ – سبط ابن الجوزي – مرآة الزمان في تاريخ الاعيان ج١ تحقيق احسان عباس دار الشروق بيروت ١٩٨٥ ص ٥٢٩، ص ٥٣٦

٤ – ابن عذاري المراكشي – المغرب في أخبار الاندلس والمغرب ج١ تحقيق ج. س كولان وأ. ليفي بروفنسال، ط٢ دار الثقافة، بيروت ١٩٨٠، ص٢

٦ – التنوخي، القاضي أبو علي المحسن بن علي، كتاب الفرج بعد الشدة، تحقيق عبود الشالجي ٥ أجزاء، دار صادر بيروت ١٩٧٥ – ١٩٧٨، ج١ ص ٥٢ – ٥٤.

٧ – استعرض المسعودي عددا من كتب التاريخ والاخبار وابدى رأيه في بعضها، مروج الذهب ج١ ص ١٠ – ٢١.

٨ – المقريزي – كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والاثار ٢ج بولاق ١٢٧٠، مكتبة المثنى بالاوفست ١ / ٤

٩ – ياقوت الحموي – معج.م البلدان، ٥ج دار صادر بيروت ١٩٧٩ – ١٩٨٤، ١ / ١١ – ١٢

١٠- المسعودي- مروج الذهب، ١/١٦-١٧
وانظر: الصولي- أخبار الراضي والمتقي لله، تحقيق ج. هيورث دن، القاهرة ١٩٣٥، ص ١٨
١١- روزنتال، فرانز- علم التاريخ عند المسلمين، ترجمة صالح أحمد العلي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٣، ص ٥٥١.
١٢- قاعدة في الجرح والتعديل، وقاعدة في المؤرخين، للامام تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن تقي الدين علي السبكي، حققه عبد الفتاح أبو غدة ط ٢، دار الوعي حلب ١٩٧٨ ص ٧١- ٧٢
انظر: الصفدي، صلاح الدين خليل بن أبيك كتاب الوافي بالوفيات جـ١، باعتناء هلموت ريتر، بيروت ١٩٨١ (النشريات الاسلامية ٦/١)، ص ٤٦؛ روزنتال ص ٥٠٠ ويقول السخاوي: «وأما شرط المعتنى به فالعدالة مع الضبط التام الناشيء عن مزيد الاتقان والتحري». روزنتال ص ٤٨٢.
١٣- الصفدي- كتاب الوافي بالوفيات ج١ ص ٤٦
١٤- ياقوت- معجم البلدان، جـ١
ص ١١- ١٢ وفي معجم الادباء، نشر أحمد فريد الرفاعي، مكتبة البابي الحلبي، الطبعة الاخيرة، ٢٠ج، القاهرة ١٩٣٦- ١٩٣٨، ج١ ص ٤٩ يقول ياقوت «أثبت مواضع نقلي ومواطن أخذي من كتب العلماء المعمول عليهم في هذا الشأن والمرجوع في صحة النقل اليهم».
١٥- المقريزي- الخطط ج١ ص ٤
١٦- الصولي- أخبار الراضي والمتقي لله ص ١٨
١٧- الطبري- تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف بمصر ج١ (١٩٦٠) ص ٧-٨.
١٨- ياقوت- معجم البلدان، ج ١ ص ١٢- ١٣.
١٩- الجاحظ- رسائل، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الجزء الاول، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٦٤، رسالة المعاش والمعاد، ص ١١٩- ١٢٠.
٢٠- روزنتال- علم التاريخ، ص ٤٦٦- ٤٦٧.
٢١- المسعودي- مروج الذهب، ج١ ص ١-٧.

٢٢- التنوخي- نشوار المحاضرة واخبار المذاكرة، تحقيق عبود الشالجي، ٨ج، دار صادر بيروت، ١٩٧١ - ١٩٧٣، ص ١-٧.

٢٣- يقول أبو الفرج الاصفهاني- في الاغاني ج١، دار الثقافة بيروت ١٣٧٤/ ١٩٥٥:

«إن القارىء اذا تأمل ما فيه من الفقر ونحوها لم يزل متنقلا بها من فائدة الى مثلها ومتصرفا فيها بين جد وهزل وآثار وأخبار وسير وأشعار متصلة بايام العرب المشهورة واخبارها المأثورة وقصص الملوك في الجاهلية والخلفاء في الاسلام». ج١ ص ١٤.

٢٤- مسكويه- تجارب الامم، ج١، باعتناء دي خوية، لندن ١٩٠٩، ص ٣٠

٢٥- ابن الاثير- الكامل في التاريخ ج١، ص ٧

٢٦- المسعودي- مروج الذهب، ج٣ ص ١٣٥ - ١٣٦.

٢٧- السخاوي- الاعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، في روزنتال- علم التاريخ ص ٤٠٠ - ٤٠١.

٢٨- عماد الدين خليل- التفسير الاسلامي للتاريخ ط٢، بغداد ١٩٧٨ ص ٦٦.

٢٩- نفس المرجع ص ١٤.

٣١- محمد بن صامل العلياني السلمي- منهج كتابة التاريخ الاسلامي حتى نهاية القرن الثالث الهجري. (رسالة ماجستير، جامعة أم القرى ١٩٨٤) ص ١٥٠.

٣٢- نفس المرجع ص ٧٨، ص ١٢٢ - ١٢٣.

٣٣- نفس المرجع ص ٧٣.

٣٤- انظر قسطنطين زريق- نحن والتاريخ ط ٤، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٩، اذ يقول «لقد كان تنبهنا لتاريخنا من اعظم العوامل في نهضتنا الحديثة منذ بزوغ فجرها في القرن الماضي» ص ١٧، ويقول «اننا نعود للماضي من خلال اهتمامات الحاضر وآمال المستقبل ص ١٦١، وانظر ص ٢٠١.

٣٥- انظر المستقبل العربي ١٩٧٩/٥ ندوة «نحو رؤية جديدة لتاريخ العرب الحديث» ص ١٨٨-١٨٩ وص ١٦٩-١٧٠، وانظر زريق ص ١٨-١٩، ص ٢٩ وما بعدها وص ٢٢ وما بعدها.

قوانين الانتاج وقوانين تطور القوة المنتجة وعلاقات الانتاج». تاريخ لبنان الاجتماعي ١٩١٤ – ١٩٥٦، بيروت ١٩٧٤ ص ١٣

٤٤– انظر، جورج حداد– مؤلفات المؤرخين العرب في غير التاريخ العربي، في كتاب: ما ساهم به المؤرخون العرب في المائة سنة الاخيرة، في دراسة التاريخ العربي وغيره، الجامعة الامريكية بيروت ١٩٥٩، ص ١–٢٤.

٢٥– انظر كتاب المؤتمر الثقافي العربي الثالث (١٨– ٢٨ نوفمبر ١٩٥٧) القاهرة ١٩٥٨ ص ١٣٤

٤٦– محمد الطالبي– التاريخ ومشاكل اليوم والغد ص ٣٨